

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٩٧٤٩ لسنة ٢٠١٥

بتحويل بعض العاملين بإدارة المحاجر بمحافظة البحيرة
صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المناجم والمحاجر ؛
وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون الثروة المعدنية ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٤٩٦ لسنة ٢٠١٠ بمنح بعض العاملين بإدارة المناجم والمحاجر
بمحافظة البحيرة صفة مأمورى الضبط القضائى ؛
وعلى كتاب السيد الدكتور محافظ البحيرة رقم (٥٧٨٧) المؤرخ ٢٢/١٠/٢٠١٥ ؛
قرر:

(المادة الأولى)

يُلغى قرار وزير العدل رقم ٥٤٩٦ لسنة ٢٠١٠ فيما تضمنه من منح صفة مأمورى
الضبط القضائى لبعض العاملين بإدارة المناجم والمحاجر بمحافظة البحيرة .

(المادة الثانية)

يُحوّل بعض العاملين بإدارة المحاجر بمحافظة البحيرة - كل فى دائرة اختصاصه -
صفة مأمورى الضبط القضائى ، وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المناجم والمحاجر والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤
بإصدار قانون الثروة المعدنية ، وهم السادة :

الاسم	الوظيفة	م
جىولوجى / حرسى على حرسى	مدير الإدارة	١
جىولوجى / إبراهيم أبو زيد الحناوى	كبير باحثين	٢
جىولوجى / السيد حسن اللبوى	كبير باحثين	٣

الوظيفة	الاسم	٢
كبير باحثين	جيولوجى / إبراهيم محمد علام	٤
كبير باحثين	جيولوجى / محمد عبده الخلايلى	٥
كبير باحثين	جيولوجى / شريف عبد الجواد حسب الله	٦
كبير باحثين	جيولوجى / رضا عبد السلام فرج	٧
كبير باحثين	جيولوجى / محمود إبراهيم حشيش	٨
كبير باحثين	جيولوجى / أحمد محمد حجازى	٩
كبير باحثين	جيولوجى / محمد محروس أبو خليل	١٠
قياس	السيد / أحمد زيدان تونى	١١
ملاحظ	السيد / صبرى سيد متولى	١٢
ملاحظ	السيد / عبد المنعم محمد عبد الرحمن	١٣
ملاحظ	السيد / رجب عبد الفتاح الحريرى	١٤
ملاحظ	السيد / أحمد محمد شهوان	١٥

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية على نفقة الجهة طالبة القرار ،

ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر فى ٣٠ / ١١ / ٢٠١٥

وزير العدل

المستشار / أحمد الزند